الفصل الرابع

آراء علماء اقتصايات التعليم

مقدمة

أولا – آدم سميث

ثانيا – كارل ماركس

ثالثا – جون ستيوارت ميل

رابعا – الفريد مارشال

خامسا – مالتس

أسباب وعوامل اهتمام علماء الاقتصاد بمجال التربية

الفصل الرابع

آراء علماء اقتصايات التعليم

مقدمة :

مع تقدم العلم والتكنولوجيا وزيادة ثروة الأمم ودخلها القومى زادت المبالغ التى تنفق على التعليم زيادة كبيرة مما دعا الاقتصاديين ورجال التربية المهتمين بهذه الناحية إلى التفكير فى مدى عدالة هذا الإنفاق ومدى تمشية مع سياسة الدولة المالية وحرصها على إنفاق مالها فى المشروعات التى لها عائد اقتصادى وقد أدى هذا كله إلى البحث فى حسابات العائد الاقتصادى للتربية وقد تنوعت هذه الحسابات وكان لكل باحث طريقة فى حسابه .

ومازال اقتصاديات التعليم من الميادين البكر نسبيا فقد ظل رجال الاقتصاد زمنا طويلا يغفلون التعليم كعامل أساسى فى التنمية الاقتصادية ولعل ذلك كان راجعا إلى صعوبة قياس العائد الاقتصادى من العملية التعليمية بنفس الدقة التى يقاس بها العائد من عملية اقتصادية إلا أنه اتضح أن النمو الاقتصادى يتطلب توفير الأيدى العاملة المدربة التى تقوم بعملية الإنتاج وتنمية الموارد البشرية هى صناعة التعليم .

ومن هنا تغيرت النظرة وبدأ الاقتصاديون ينظرون إلى اقتصاديات التعليم على أنها استثمار فى الموارد البشرية وبالتالى بدأوا يقيسون العائد الاقتصادى من التعليم بنفس الأدوات والوسائل التى يقيسون العائد من أى مشروع استثمارى وقد حاول الاقتصاديون أن يقدروا ويقيسوا مدى إسهام التعليم فى النمو الاقتصادى وقد اصطفوا لهذه الغاية طرائق عديدة تكاثرت وتنوعت وقد جرت محاولات متعددة لحساب عائد التعليم لكن الصعوبة الجوهرية فيها بطبيعة الحال هى تحويل عائد التعليم إلى تقديرات نقدية ، وقد وجد أن بعض

الدراسات الخاصة بحساب عائد التعليم أنها تلقى ضوءا واضحا على نوع المناهج التى يمكن استخدامها فى حساب هذا العائد وذلك رغم الصعوبات المتنوعة التى تعترض مثل هذا الحساب .

ولجأ رجال الاقتصاد فى دراسات مختلفة إلى حساب مدى ما يسهم به رأس المال والقوة العاملة فى عمليات الإنتاج وقد استطاعوا من دراستهم أن يحصلوا على نتائج تؤكد أن زيادة الإنتاج لا يمكن ردها إلى عوامل رأس المال والعمل وحدهما وإنما تنسب أيضا إلى آثار التعليم وما يترتب عليه من قوى ابتكارية وتنظيمية فى المجتمع هذا رغم أن هذه الدراسات لم تستطع أن تفصل كما ما عائدا الإنتاج عن التعليم الرسمى كما أنها لم تحدد مدى إنتاجية مراحل التعليم وأنواعه المختلفة .

أولا : آدم سميث Adam Smith (1723 – 1795) :

هو من فلاسفة الاقتصاد فى القرن الثامن عشر وأكد على أهمية التعليم والتدريب فى رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل وزيادة مهارته اليدوية كما أشار إلى أهمية التعليم فى إحداث الاستقرار السياسى والاجتماعى وهو ما يعتبر شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية .

ولقد اهتم آدم سميث مؤسس النظام الاقتصادى والرأسمالى بالتعليم من ناحيتين : الناحية الأخلاقية والناحية الاقتصادية .

- فمن الناحية الأخلاقية اهتم آدم سميث بأهداف التعليم كعامل للاستقرار السياسى والاقتصادى الأمر الذى لابد منه لإحداث أى تنمية اقتصادية أو اجتماعية ، فقد كان يعتقد أنه كلما كان الشعب أكثر تعليما كلما كان أقل قابلية للتأثر بعناصر الإثارة والتهيج وكلما

كان ثباتا من الناحيتين السياسة والاجتماعية وأوضح أن الشعوب الأكثر تعليما هى دائما الشعوب الأكثر وداعة واستقرارا .

- أما من الناحية الاقتصادية فقد أوضح آدم سميث أهمية زيادة المهارة اليدوية الناشئة عن التعليم والتدريب فى رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل، كما أوضح الحاجة إلى هذا التعليم والتدريب كنتيجة للتطور الصناعى والاتجاه نحو تقسيم العمل والتخصص فى الإنتاج ، واتفاقا مع نظرية السوق وأهمية المنافسة فى رفع الكفاءة الإنتاجية وإزالة أى مظهر من مظاهر التسيب والهدر .

كما رأى آدم سميث أهمية الحفاظ على نظام التعليم الخاص وإقامة منافسة بين المدارس والجامعات لإحداث أقصى كفاءة ممكنة ، والاستمرار فى تمويل التعليم عن طريق المنح التى يقدمها الأفراد للمؤسسات التعليمية والمصاريف التى يدفعها آباء الطلاب .

وبذلك يعتبر آدم سميث أو من ساهم مساهمة ملموسة فى فتح قناة الاتصال بين مجالى الاقتصاد والتربية ، فقد كان ينظر للتربية بنظرة الفيلسوف المتخصص فى علم القيم والأخلاق ، لا بنظرة العالم الملم بفنون الاقتصاد وقد تبلورت هذه الفلسفة من إحساس آدم سميث برتابة وكآبة أقسام العمالة المسئولة عن الإنتاج القومى للبلاد ، وما يتفشى فيها من جهل وظلم وتخلف حيث وجد العمال بعد تسليمهم العمل ينخفض مستواهم الفكرى والاجتماعى ومن ثم مستواهم الإنتاجى ، بسبب عدم اهتمام المسئولين عن العمال داخل مراكز الإنتاج بتنمية وارتقاء مستواهم الفكرى والاقتصادى والاجتماعى ، وبالتالى أصبح العمال غير قادرين على التكيف مع العمل ، ومن ثم مع المجتمع أى يصبحوا غير قادرين على ممارسة واجباتهم المعيشية خاصة فى حماية وضعهم الاجتماعى الطبقى .

ومن هذا المدخل انطلق آدم سميث بفلسفته الإصلاحية التى تتلخص فى :

1- وجهة نظره كمصلح يرغب فى إصلاح النظم التربوية فى عصره ويسعى لجعلها أكثر كفاءة وفعالية .

2- وجهة نظره كمعلم وفيلسوف فى علم الأخلاص والتى تمثلت فى مناقشته وأهداف ومدخلات ومخرجات النظام التربوى .

لهذا كانت فلسفته التربوية منحصرة فى الهدفين التاليين :

أ- ترسيخ وبناء مبدأ المنافسة فى المدارس والجامعات بهدف نقلها وتطبيقها فى مجال الاقتصاد القومى العام .

ب- الحد من السيطرة والتعصب الدينى نظرا لسيطرة الكنيسة ورجالها على أمور المجتمع فى ذلك الوقت بواسطة بناء نظام عقلانى مستنير ومدارس تسعى للارتقاء بالتعليم وتحقيق التجانس الاجتماعى .

ولم تتوقف سياسته الإصلاحية عند أحد الأهداف والعمليات وإنما تخطت ذلك إلى مجال هام يمثل عصب الإصلاح التعليمى وهو التمويل ، إلا أن آدم سميث خشى على النظام التعليمى من المتبرعين ومحتكرى النظام التعليمى فى ذلك الوقت ، لهذا قرر أنه فى حالة وجود أى مساعدات مالية من جهة الحكومة يجب أن تقتصر فقط على أبناء الفقراء ، على أن يقدم منها نسبة محدودة لأبناء الأغنياء ، كما طالب المسئولين بأهمية وضع هذه المراحل التعليمية المقترحة ونظام تمويلها تحت الملاحظة المستمرة ، كما أشار إلى أن أسلوب التدريس الشعبى الذى عاصره أنه فى حالة عدم وجود مؤسسات تعليمية أخرى يعتبر أفضل تعليم بصفة عامة فى تلك الآونة إلا أنه أكد أن هذا النظام غير كاف لترك الفقراء بدون مدارس ولم يتوقف عند هذا الحد بل ناشد انتباه الحكومة لمحاربة وضع الفساد والانحلال الجنسى العام بين أبناء الشعب .

واقترح آدم سميث أنه عندما يتخذ قرار بإلتزام أبناء المجتمع للتوجه إلى المدارس الأبرشية أحد ضواحى اسكتلندا وهى التى تمثل بشائر نظامه الإصلاحى الجديد الذى يمتاز بارتفاع كفاءة خريجيه وانخفاض تكلفته .

وفى مجال التكلفة يؤكد آدم سميث أن هذا النظام على الرغم من انخفاض تكلفته إلا أن هناك تكلفة ، وفى نفس الوقت هناك عائد على المجتمع ككل ، لهذا فإن هذه التكلفة سوف توزع بالتساوى وبدون ظلم على جميع أبناء المجتمع المستفيدين من النظام التعليمى مباشرة ، وكذا مؤسساتهم الإنتاجية التى تسعى إلى تحسين نوعية عمالتها .

وهكذا بعد أن وضع آدم سميث التعليم نصب عينه وفى صلب تفكيره لتحقيق الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، أصبح التعليم أساسى الحكم ومعياره فى الحكومة المدنية الرشيدة ، وأساسا للتقدم والرخاء الاقتصادى ، لهذا فإن اسكتلندا حكومة وشعبا مدانة فى ذكاء أبنائها ،وإنجازاتها فى شتى المجالات والعادات الجديدة المكتسبة والمرتبة لشعبها إلى نظام آدم سميث التربوى الاقتصادى الاجتماعى .

ولم تتوقف جهود آدم سميث فى الإصلاح عند هذا الحد بل عاد مرة ثانية إلى مراكز العمالة والإنتاج فى المجتمع ، ليؤكد أهمية العلاقة الوثيقة بين التربية والتعليم والإنتاج حيث اعتبر القوى العاملة هى القوى المسيطرة على التقدم الاقتصادى ..

وعلى الرغم من أن آدم سميث لم يذهب بعيدا لتقدير رأس المال البشرى إلا أنه اعتقد بشدة أن إنتاج رأس المال البشرى له عائد معقولا وملموسا فى شكل دخل كبير مدى الحياة حيث يقول :

عند إنشاء جهاز حديث ذو قيمة إنتاجية سوف يكون مرتفع الثمن وأن مقدار

العمل الذى يجب أن يؤديه هذا الجهاز قبل استهلاكه يجب أن يوضع موضع الاعتبار حتى يمكن أن يعطى هذا الجهاز قيمة رأس المال الذى صرف عليه التكلفة مع ضمان تحقيق ربح عادى على الأقل ، ثم ينتقل مباشرة إلى رأس المال البشرى ويقول :

إن تعليم العامل مع بذل الكثير من الجهد والوقت لأحد هذه الأعمال التى تحتاج إلى مهارة غير عادية والتى يمكن مقارنتها بتلك الجهاز ، وأن العمل الذى أجاده صاحب هذه المهارة يجب أن يتيح له زيادة فى الأجر عن العامل العادى ، كما أنه سوف يراعى مقدار التكلفة التى صرفت على تعليمه من خلال الربح العادى على الأقل لرأس المال .

وبذلك يرى الفكر الاقتصادى أن نظام آدم سميث التربوى الاقتصادى ظل تقليدا سائدا من بعده على يد عدد من رجال الاقتصاد .

ثانيا - كارل ماركس C.Marx 1818- 1882 :

كان كارل ماركس أكثر فلاسفة الاقتصاد وضوحا فى علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو يتفق مع سابقيه فى أن استثمارات التعليم لها عائد اقتصادى كبير وقد أهمية التعليم والتدريب فى زيادة وترقية مهارات العمل وإكساب الفرد القدرة والمرونة على الانتقال من مهنة إلى أخرى .

كما يعتبر كارس ماركس أكثر الاقتصاديين وضوحا فى الرؤية لعلاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتبدو هذه العلاقة طبيعية ومنطقية فى ضوء النظرية الماركسية التى تؤكد أن سيطرة القوى العاملة على قوى الإنتاج هو السبيل إلى تحقيق الاشتراكية وإزالة التناقضات والصراعات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، أو بين هذه القوى وعلاقات الملكية التى تحتمها طبيعة النظام الراسمالى ، ولكن تسيطر القوى المنتجة على وسائل الإنتاج وتطورها لتحقيق الاشتراكية لابد لها من أن تتسلح بقوى المعرفة

والمهارة وخاصة المعرفة والمهارة التكنولوجية حتى يمكن لها دفع حركة التاريخ إلى مرحلة جديدة .

واتفق كارل ماركس مع جميع من سبقوه من رجال الاقتصاد وعلى أن الاستثمار فى التعليم له عائده الاقتصادى والاجتماعى الكبير وشارك آدم سميث فى دعواه بأهمية التعليم لمواجهة النتائج غير الإنسانية لتقسيم العمل .

فالتعليم فى نظره جزء هام من النسيج الاجتماعى الذى أصابه التمزيق بسبب التناقضات الحادثة والموروثة نتيجة النظام الرأسمالى ، فالتقدم فى الصناعة واختراع الآلة وانتشارها فى عملية الإنتاج وتقسيم العمل أدى إلى انهيار المهن القديمة والوحدة والشمولية فى الإنتاج ، كما أدى إلى سوء استخدام العمالة وانتشار استخدام عمالة المرأة والأطفال واستقطاب عمالة غير ماهرة من الريف كانت دائما مستعدة للقيام بأى عمل وبأى أجر وبلا مقابل .

وبرغم المآسى الاجتماعية التى شهدتها المجتمعات الصناعية وخاصة فى انجلترا رائدة النهضة الصناعية ، فإن استمرار التقدم الصناعى والتوسع فى استخدام الآلة فى إنتاج فرض أهمية التعرف على القوانين الأساسية للإنتاج ، كما فرض ضرورة تهيئة العامل للعمل فى أعمال متنوعة لزيادة فرص العمل له وصارت قضية حياة أو موت للمجتمع والقوى المنتجة فيه أن يكون هناك نظام تعليمى يسمح للقوى العاملة التكيف المستمر مع نظم الإنتاج والقوانين التى تحكمه ، وفى الحقيقة فإن الصناعة الحديثة والتطور المستمر فى أسلوب الإنتاج وأهمية تمكين القوى العاملة من السيطرة على وسائل الإنتاج تلزم المجتمع بأن يوفر للعامل الذى حطمه تقسيم العمل وحرمه العمل المتكرر البسيط الذى يقوم به من إنسانيته ، تعليم يحوله إلى إنسان متطور متقدم لأقصى درجة قادر على مواجهة أى تغيير فى نظم الإنتاج مستعد بما لديه من قدرات ومهارات عامة وتقنية للقيام بالعمل فى أكثر من مجال .

ويلاحظ ماركس أن نمو التعليم الإلزامى فى إنجلترا وإنشاء المدارس المهنية كان خطوة فى سبيل تقدم الطبقة العملة ، إلا أنه يؤكد أنه عندما يصل العمال إلى السلطة فإن التعليم التقنى النظرى والعملى سوف يأخذ مكانه الحقيقى فى مدارس الطبقة العاملة وسوف يكون من نتائج ذلك القضاء على التقسيم القديم للعمل ، أن وظيفة التربية فى مجتمع اشتراكى سوف تكون القضاء على غربة الإنسان عن أدوات الإنتاج ، فالتعليم سوف يعمل على تنمية مهارته العامة والخاصة وكذلك سوف يحفظه وينميه كإنسان ومنتج فى نفس الوقت .

ثالثا : جون ستيوارت ميل (1806- 1873) John Stuart Mill

أوضح جون ستيوارت ميل الدور الخطير الذى يمكن أن تؤديه التربية فى عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يمكن أن تؤدى له من غرس عادات العمل والادخار وتنمية قدرات الإنسان .

وفى هذا يقول أن تربية هذه العادات وتنمية قدرات الإنسان وتعديل سلوكيات أفراد الطبقة العاملة هو أساس أى تنمية اقتصادية ، ومن أجل ذلك دعا إلى تبنى نظام قوى للتعليم العام وأبناء الطبقة العاملة والهدف من هذا التعليم العام لأبناء الطبقة العاملة هو تربية حسهم العام ، وتأهيلهم بحيث يكونوا قادرين على تكوين أحكام عملية رصينة لمواجهة الظروف التى تحيط بهم.

ويقول جون ستيورات ميل أن تربية تستهدف نشر حس عام جيد بين الناس مدعومة بمعارف تؤهلهم للحكم على اتجاهات أعمالهم أمر له قيمته الكبرى للارتفاع بمستوى الرأى العام بحيث يصبح أى هدف آخر لهذا التعليم شيئا إضافيا .

ومن أجل ذلك دعا جون ستيوارت ميل الحكومة إلى المساهمة فى تقديم تعليم عام للجميع حيث أن الصالح العام يتطلب أن يكون الناس جميعا على قدر من التعليم الأساسى ، وأن تحصل القلة من العقول الممتازة على تعليم أفضل ، فإذا لم يستطيع الآباء تحمل أعباء هذا التعليم فيجب أن تتولى الدولة أو المؤسسات الخيرية تحمل نفقات تقديم هذا التعليم ، ولا مانع من أن تفرض فى ذلك رسوما معينة ، وأن رؤية ميل لدور التربية فى التنمية الاقتصادية كانت رؤية إنسانية ، فالهدف فى كل صور التربية هو خدمة الإنسان وتنميته ولهذا فقد أصر على ألا ينظر للناس باعتبارهم ثروة اجتماعية حيث أن الثروة كلها توجد فقط لصالح الإنسان .

وتستند فلسفة ميل فى الإصلاح إلى فلسفة التربية من حيث أداة بناء وترسيخ عادات التدبر فى استغلال عوامل الاقتصاد وتنمية الذات بأكثر سرعة ممكنة ، كما يوضح أسلوب تحقيق هذا الهدف بين العمال عن طريق وجود تعليم إلزامى قومى فعال لأطفال هذه الطبقة العاملة .

ويسترسل جون ستيوارت ميل فى الحديث قائلا : أن الذى نؤكد عليه بدون شك هو أن الهدف من التدريب العقلى للقوى البشرية هو جعلها تشعر بأنها شىء له معنى فى تلك الحياة وتجعل الإنسان كفؤ فى بناء صوت عملى للحكم على المتغيرات التى تحيط به ، ومهما تعددت وظائف الجانب العقلى ، كما أن التعليم المباشر ينشر بين الناس معان جيدة ، كالمعرفة التى تجعل حكمهم دقيقا على سلوكياتهم ، ومعرفة مدى تمشيها مع الحقائق دون أى حسابات مباشرة ، وذلك بهدف الكشف عن الإفراط فى سلوكياتهم أو ما يضر بالمجتمع .

وأن التربية من وجهة نظر (جون ستيوارت ميل) هى أحد الأشياء المسلم بها ، والتى يجب على الحكومة توفيرها لجميع أبناء المجتمع ، حيث أكد على

أنه من صالح الشعب الحصول على التعليم الأساسى ، أما بالنسبة للأفراد ذو العقول السامية والتى لا تستطيع أسرهم ضمان استمرارهم فى مواصلة السلم التعليمى نظرا لارتفاع تلكفة التعليم ، فعلى الحكومة أن تتولى مسئولياتهم أو محاولة الاستفادة من التبرعات والهبات التى يقدمها المتطوعون وبذلك تعتبر ثورة (جون ستيوارات ميل) قد نجحت فى التأكيد على أهمية وجود تعليم أساسى إلزامى لجميع أبناء المجتمع ، ولكن السؤال الذى تركه جون ستيوارت ميل للمفكرين من بعده هو إلى أى مدى يمكن تمويل هذا التعليم تمويلا إلزاميا؟ وهذا السؤال يتحول فى كل لحظة إلى اتجاه واقع ، ويطالب (ميل) المفكرون من بعده بألا يجب أن يقف إلزامية الدولة فى تمويل التعليم حجرا عثر فى طريق أصحاب المدارس الخاصة وإدارتها .

رابعا : الفريد مارشال Alfred Marshall – 1824 1924 :

يعتبر الفريد مارشال Alfred Marslall أول من أشار بصورة مباشرة إلى اعتبار التعليم نوعا من الاستثمار وأكد ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم فى التنمية الاقتصادية ، كما أشار أيضا إلى أن ما ينفق على التعليم ينبغى ألا يقاس بالعائد المباشر فيه فهناك فائدة عظيمة تأتى من إعطاء أفراد الشعب فرصا متزايدة من التعلم حتى تنكشف مواهبهم وقدراتهم .

كما يعتبر الفريد مارشال من أئمة رجال الفكر الرأسمال وهو أول من اعتبر التعليم صراحة نوع من الاستثمار القومى وأكد على ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم فى التنمية الاقتصادية وضرورة مساهمة الدولة فى تحمل بعض نفقات التعليم .

وقد بين مارشال العائد الكبير من الصرف على التعليم وأنه يفوق كثيرا العائد المباشر للأفراد كما أكد مارشال أن التعليم يجب أن يرتبط بالحاجات إلى القوى العاملة وأعلى من قدر التدريب العملى والتعليم عن طريق العمل ، ولذلك اهتم بأشكال التعليم المرتبطة مباشرة بالصناعة ، إلا أنه كان واعيا لخطورة التدريب على المهارات اليدوية التخصصية التى لا يمكن تحويلها من مهنة إلى مهنة أخرى كما نادى أيضا الفريد مارشال بضرورة إنشاء المدارس التقنية وضرورة تقديم نوع من التعليم العام لجميع الطبقات والفئات ، فقد أوضح أن الملكات والقدرات التى تنمى عن طريق التعليم العام تزداد أهمية فى حين أن المهارات اليدوية التخصصية التى لا يمكن تحويلها من مهنة إلى أخرى تقل فى الأهمية ، وأن إنسان العصر كما يقول مارشال فى حاجة إلى تعليم عام حتى ولو كان عاملا ماهرا مصيره للعمل المهنى .

ذلك أن التعليم العام يجعل الفرد أكثر ذكاء وأكثر قدرة وأعظم ثقة فى نفسه هو يرفع من طريقة الحياة وأسلوب الفرد سواء فى ساعات العمل أو خارجها ، ولذلك فهو عامل هام فى تكوين وإنتاج الثروة المادية علاوة على كونه أداة ثقافية لها قيمتها الذاتية ، وبالنسبة للفئات العالية فى مراتب الصناعة ، فإن التعليم العام هام جدا للحصول على أصحاب القدرات الخاصة وتنمية مواهبهم وقدراتهم أنه سبيل الحصول على العباقرة .

كما كان مارشال أول من أشار إلى أن الاستثمار فى التعليم استثمار طويل المدى وعاب على النظرة قصيرة المدى للاستثمار فى التعليم لأنها تحد من حركية ومرونة العامل .

كما أكد مارشال أن قوة التنبؤ بمدى تضحية الوالدين واستمرارها فى تربية أبنائهم محدودة بالنسبة للكثيرين وذلك بسبب نقص كل من الدخل والإرشاد والتوجيه ، بينما العكس فى طبقة المتعلمين والمتخصصين فى مجالات

العمل المختلفة حيث تجدهم فى نفس الوقت الذين يسعوا فيه لإدخار جزء من رأسمالهم لمستقبل أبائهم ، إلا أن نجدهم فى نفس الوقت منتبهين لاستثمار ذلك المال فى أبنائهم ، ولقد استمر مارشال فى تحليله العميق ليؤكد أهمية دور الأسرة المتعلمة فى بناء البراعة الذهنية وتأثيرها على الطبقة الاجتماعية وفى نفس الوقت يوضح النقيض ، أى تأثير كل من الفقر وخلفية الوالدين التربوية على تقدم وتحصيل أطفالهم .

وفى هذا يقول أن بعض الآباء لديهم نظرة مستقبلية قصيرة لأنهم يدربون أبنائهم ليتبعوهم فى المهن التى يزاولونها ، وبذلك يصبح حركية ومرونة عملهم قليلة ويصبح سوق العمل بالنسبة لهم ضيق محدود ويظهر بشكل واضح فى الطبقات الدنيا فى العمالة حيث تكون الرغبة فى التضحية ببعض مواردهم فى سبيل أبنائهم قليلة نتيجة ضعف مواردهم أو قصور تعليمهم ، اما الطبقات المهنية العالية فهى راغبة دائما فى توفير بعض دخولهم أو رأسمالهم للصرف على تعليم أبنائهم وهم واعون لفرص الاستثمار فيهم .، وأن وجهة نظر الفريد مارشال هى أن أغلى جزء من رأس المال هو ما يستثمر فى الإنسان لهذا كانت ثورته الإصلاحية متفقة تماما مع آدم سميث فى التأكيد على أهمية التربية عند الشروع فى أى إصلاح مهما كان نوعه اقتصاديا أم اجتماعيا .

وبذلك يعتبر الفريد مارشال من رواد فكرة رأس المال البشرى والاستثمار فى التعليم .

خامسا : مالتس Malthus

كان مالتس Malthus صاحب النزيرة التشاؤمية المشهورة عن السكان فى أواخر القرن الثامن عشر يتفق مع آدم سميث فى تأكيد أهمية التعليم فى إحداث الاستقرار السياسى والاجتماعى وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية

الاقتصادية إلا أنه كان أكثر اهتماما لمشكلة السكان ومن ثم وجه اهتمامه إلى أهمية زيادة الوعى بهذه المشكلة والعمل على تخفيفها عن طريق تنظيم الأسرة وتحديد النسل ، فكلما زاد مستوى التعليم زاد الوعى بتنظيم الأسرة وزاد بالتالى احتمال رفع مستوى المعيشة ، وأكد مالتس أكثر اهتماما بمشكلة السكان وما يمكن أن يؤدى له النمو المتسارع لذلك فقد أثار انتباهه أهمية التعليم كعامل لتنظيم الأسرة والحد من النمو السكانى وأوضح أنه كلما ازدادت درجة التعليم كلما ازدادت فرص الحد من النمو السكانى وبالتالى احتمالات ارتفاع مستوى المعيشة ، ففى غياب التعليم وفى ظل ضغوط سكانية عنيفة يصبح من الصعب إحداث أى تنمية اقتصادية ، إن التقدم الاقتصادى للجماهير يمكن الوصول إليه من خلال تقليل معدل النمو السكانى وبالتالى زيادة معدل تراكم رأس المال بالنسبة للفرد .

ومن هنا فالتعليم فه دوره الأساسى فى التنمية الاقتصادية باعتباره أداة لغرس عادات يمكن أن تؤدى إلى تحديد عدد أفراد الأسرة .

أسباب عوامل اهتمام علماء الاقتصاد بمجال التربية :

يرجع اهتمام العلماء باقتصاديات التربية والتعليم إلى عصر أفلاطون وأرسطو وناس أكونيس ، ألفريد مارشال ورويوث مالتوس ، وآدم سميث ، وديفيد ريكاردو ، وديفيد هيوم ، وجون ستيوارت ميل .

وأن أول من اهتم بالتعليم واقتصادياته هو الفيلسوف والاقتصادى المشهور آدم سميث فى كتابه ثروة الأمم الذى أصدره فى عام 1776 والذى بين أهمية التعليم بالنسبة للاقتصاد جعله من بين عناصر رأس المال الثابت ورأس المال الثابت هو الآلات والمبانى والمعدات التكنولوجية وغيرها التى تساهم فى القيام بالعمليات الإنتاجية .

ويلاحظ أن هذه الأشياء بما فيها التعليم لا تنتهى بمجرد استخدامها مرة واحدة بل إنها تبقى للقيام بالإنتاج كلما ساهمت فى الإنتاج لفترة طويلة والعكس صحيح وقد ذكر الفريد مارشال فى القرن التاسع عشر أهمية التعليم حيث وصفه أنه أكثر أنواع الاستثمارات الرأسمالية هو الاستثمار فى رأس المال البشرى كما ذكر أيضا أن التعليم ضرورى تنمية القوى العاملة والأيدى الفنية المدربة وأن التعليم الفنى مهم واعتبره استثمارا من شأنه أن يرفع من قدرة الأفراد الإنتاجية ومن تطور قيمة العمل .

وبالتالى لم يعد هدف التعليم قاصرا على تحقيق حاجات الأفراد ومطالبهم الشخصية فى حاضرهم ومستقبلهم ، بل ارتبط أيضا ارتباطا مباشرا بحاجات المجتمع ومطالبه المختلفة فى حاضره ومستقبله ويتضح مدى اهتمام رجال الاقتصاد بالتعليم فى الخطوات التالية :

1- تغيرت النظرة التقليدية التى نادى بها كينز فى أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية خلال ثلاثينات هذا القرن أن رأس المال المادى من اهم مجالات الانطلاق فى التنمية الاقتصادية فقد أصبح من المسلم أن رأس المال البشرى لا يقل أهمية عن رأس المال المادى فى عمليات التنمية وأخذ ميدان التعليم يجتذب اهتمام رجال الاقتصاد فعكفوا على دراسة اقتصادياته من جوانبه المختلفة باعتباره صناعة كبرى .

2- لجأ رجال الاقتصاد فى دراسات مختلفة إلى حساب مدى ما يسهم به رأس المال والقوة العاملة فى عمليات الإنتاج وقد استطاعوا من دراستهم أن يحصلوا على نتائج تؤكد أن زيادة الإنتاج لا يمكن ردها إلى عوامل رأس المال والعمل وحدها وإنما تنسب أيضا إلى آثار التعليم وما يترتب عليه من قوى ابتكارية وتنظيمية فى المجتمع هذا رغم أن هذه الدراسات

لم تستطع أن تفصل تماما عائد الإنتاج عن التعليم الرسمى كما أنها لم تحدد مدى إنتاجية مراحل التعليم وأنواعه المختلفة .

3- اعتبار التعليم عملية استثمارية اقتصادية فى الموارد البشرية مجال هام من مجالات الدراسة ومن هنا جاءت الضرورة التى تحتم المراجعة المستمرة لمناهج التعليم وما تزود به التلاميذ من معلومات وقيم ترتبط بأنماط الإنتاج والاستهلاك المنشودة .

4- أكد آدم سميث Adam Smith على أهمية التعليم والتدريب فى رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل وزيادة مهارته اليدوية كما أشار إلى أهمية التعليم فى إحداث الاستقرار السياسى والاجتماعى وهو ما يعتبر شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية .

5- يتفق مالتس Malthus مع آدم سميث فى تأكيد اهمية التعليم فى إحداث الاستقرار السياسى والاجتماعى وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية إلا أنه كان أكثر اهتماما بمشكلة السكان ومن ثم وجه اهتمامه إلى أهمية زيادة الوعى بهذه المشكلة والعمل على تخفيفها عن طريق تنظيم الأسرة وتحديد النسل فكلما زاد مستوى التعليم زاد الوعى بتنظيم الأسرة وزاد بالتالى احتمال رفع مستوى المعيشة .

6- يعتبر الفريد مارشال Alfred Marshall اول من أشار بصورة مباشرة إلى اعتبار التعليم نوعا من الاستثمار وأكد ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم فى التنمية الاقتصادية وأشار أيضا إلى أن ما ينفق على التعليم ينبغى ألا يقاس بالعائد المباشر فيه فهناك فائدة عظيمة تأتى من إعطاء أفراد الشعب فرصا متزايدة من التعليم حتى تكتشف مواهبهم وقدراتهم .

كما كان الفريد مارشال يؤمن بالقيمة الاقتصادية للتربية حيث يؤكد على أن أكثر أنواع الاستثمار الرأسمالية قيمة ما يستثمر فى

البشر .

وقد ينظر الاقتصادى الإنجليزى وليام بيتى William Petty إلى التربية باعتبارها عملية استثمار وتوزيف للأموال .

7- أما كارل ماركس C-Marx فكان أكثر علماء الاقتصاد وضوحا فى علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتفق مع علماء الاقتصاد فى أن استثمارات التعليم لها عائد اقتصادى كبير وقد أكد على أهمية التعليم والتدريب فى زيادة وترقية مهارات العمل وإكساب الفرد القدرة والمرونة على الانتقال من مهنة إلى أخرى .

8- تشير كثيرا من الدراسات والمؤلفات المتعلقة باقتصاديات التعليم والتى بدأ تظهر بوضوح فى السنوات الأخيرة إلى الاهتمام الكبير بهذا الجانب الاقتصادى فى التعليم مما وجه أنظار رجال التربية والتعليم إلى التساؤل عن أهمية ما يسهم به ميدانهم فى التنمية الاقتصادية .

9- إن فكرة اعتبار التعليم بمثابة مجال للاستثمار ليست فكرة حديثة ولكن تحليل التعليم تحليلا اقتصاديا بوصفه استثمارا يعتبر أمرا حديثا نسبيا ويرى بعض الاقتصاديين الحديثين أن مفهوم التكوين الرأسمالى ينبغى أن يتسع لكى يشمل كل ما من شأنه زيادة إنتاجية المجتمع .

10- كانت هناك نظرة قديمة إلى مشروعات التنمية الاجتماعية على اعتبار أنها مشروعات استهلاكية لا تؤدى إلى عائد أو مردود اقتصادى مباشر كما هو الشأن فى مشروعات التعليم والمستشفيات أو مشروعات الضمان الاجتماعى ، فلقد تغيرت هذه النظرة الضيقة وأصبح ينظر الآن إلى برامج التنمية والخدمات الاجتماعية على أنها ذات عائد اقتصادى ينتج عن اكتساب المهارة والمعرفة كنتيجة للتعليم مما يؤثر فى الإنتاج وتحسين المستوى الصحى ونتيجة للخدمات الطبية مما يؤثر فى القدرة على العمل ومواصلته ، إن برامج التنمية الاجتماعية

والخدمات العامة برامج اقتصادية أيضا والاستثمارا فيها طويل الأجل له فوائد محققة للفرد والمجتمع .

وتركز التنمية الاقتصادية أساسا على القدرة على إنتاج وتبادل السلع والخدمات كما أنها تستهدف تحسين مستوى المعيشة وتوفير ظروف الصحة والمسكن والترويح والمسكن للفرد فى حياته وحياة أسرته .

ترجع العناية الخاصة لعلماء الاقتصاد بمجال التربية إلى عدة عوامل تتمثل العوامل التالية :

1- الإدراك المتزايد لدور التربية فى الاقتصاد والتنمية الاقتصادية وخاصة بعد تلك الأبحاث التى أوضحت أن التربية عملية استثمار investment لرأس المال .

2- تزايد نفقات التربية فى مختلف أنحاء العالم تزايد هائلا فى السنوات الأخيرة وضخامة ما ينفق عليها من ميزانية الدولة العامة ومن الدخل القومى ، الأمر الذى دعا إلى البحث فى مدى الفائدة الاقتصادية التى ترجى من هذه الأموال التى تنفق على التربية ، ومقدار ما يعود منها على الاقتصاد وعلى المجتمع ، كما دعا إلى الموازنة بين العائد من التربية وعائد الأموال التى تستثمر فى المشروعات الاقتصادية المختلفة .

3- عجز أكثر من دول العالم عن القيام بأعبائها التعليمية كاملة أمام التزايد الكبير فى عدد الطلاب ، وظهور الحاجة بالتالى إلى دراسة نفقات التعليم دراسة علمية جادة تمكن من الوصول إلى أفضل عائد ممكن بأقل نفقات .

4- البحث عن مصادر التمويل المختلفة التى يمكن أن تغطى نفقات التعليم، ومحاولة توزيع أعباء التعليم المالية على مختلف هذه المصادر كالسلطات المركزية والفيدرالية والمحلية .